

نساء أمريكا اللاتينية

على القمة

ب 39% ملكية

و 35% إدارة

سيدات الإدارة والأعمال:

سعى بلا هوادة

في مضمار سباق بلا نهاية

المتوسط السنوي:

20% إدارة

31% ملكية

مديرة لكل 4 مدراء

ومالكة لكل 2 مالك



محمود سلامه الشريف

## التطور السنوي: أعداد المديرات تتقدم بثبات

وتحصدها 20% وحصة الملكية النسائية

تخسر ببطء وتحوز 31%

خلال الفترة من 2014 إلى 2020، كان التطور السنوي في حصص الإناث من مديري الشركات والمؤسسات أميل إلى التقدم بثبات حتى وإن كان التقدم طفيفاً خالياً من القفزات محققاً حصة قدرها 20% كمتوسط عام خلال هذه الفترة، فيما اتسم التطور السنوي في حصة الإناث من الملكية الوحيدة المنفردة من الشركات والمؤسسات بالخسارة البطيئة غير المؤثرة، خاصة في السنوات الأخيرة، ليحافظ خلال هذه الفترة على حصة من ملكية الشركات والمؤسسات بلغ متوسطها 31%.

وطبقاً للبيانات المتاحة، بلغت حصة المالكات الوحيديات من النساء 29% في العام الأول من فترة الرصد وهو عام 2014، ثم ارتفعت إلى 30% و31% بين عامي 2015 و2018، لتستقر حصة المالكات المنفردات لشركات أو مؤسسات خاصة في العاملين الأخيرين عند 33% من إجمالي ملك الشركات أو المؤسسات عالمياً، ذكورا وإناث.



يعود التراجع في أعداد المالكات الوحيديات من الإناث إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها تحملهم المسؤولية كاملة عن الذمة المالية لشركاتهم وهو ما قد يؤدي إلى صعوبة استمرارهم في حالة نقص التحويلات اللازمة ونقص فرص التدريب والتطوير بالنسبة لهم، يضاف إلى ذلك تطور الاقتصاد الرقمي الذي أدى إلى زيادة المنافسة في العديد من القطاعات، مما أدى إلى صعوبة بقاء الشركات الصغيرة في السوق وبخاصة المملوكة من الإناث، وأخيراً فاقمت جائحة كورونا والتداعيات الاقتصادية التي لحقتها من إغلاق العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث تتركز نسبة كبيرة من المالكات الوحيديات من الإناث في المقابل يقل حجم المسؤولية المالية والقانونية إذا ما شغلت المرأة منصب مدير أعمال فضلاً عن ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم وهو ما انعكس بطبيعة الحال على زيادة أعدادهم كمديرات أعمال.

يتعين أخيراً دعم وتعزيز المرأة في مجال قيادة الأعمال سواء من خلال ملكيتهم للشركات أو توليهم مناصب مديريات الأعمال، وذلك من خلال توفير برامج وقروض تمويلية ميسرة ومتاحة للنساء الراغبات في بدء أعمالهن الخاصة، كذلك توفير برامج تدريبية وورش عمل للنساء لتطوير المهارات اللازمة لإدارة الأعمال ويمكن أن تشمل هذه المهارات التسويق والمبيعات، والمحاسبة والمالية، وإدارة الموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي. أخيراً ضرورة تعزيز الوعي بأهمية قيادة الأعمال بين النساء وتشجيعهن على استكشاف هذا المجال ووضع البيئة التشريعية المواتية التي تمنح المرأة نوعاً من التمييز الإيجابي يعزز تواجدها في مجال قيادة الأعمال.

في 2014 إلى 285,184 في 2020، وأخيراً منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى التي انخفضت فيها الأعداد هي الأخرى من 226,829 في 2014 إلى 142,371 في عام 2020.

أما بالنسبة للتطور السنوي في أعداد مديرات الأعمال عالمياً فإن البيانات تشير إلى تضخمها المضطرب خلال سنوات الرصد الستة في المناطق الجغرافية كافة، وذلك عند عقد المقارنة بين بيانات السنة الأولى للرصد في عام 2014 بالسنة الأخيرة وهو عام 2020 في كل منطقة من المناطق الجغرافية، فكما قفزت أعداد المالكات الوحيديات من الإناث بالشركات والمؤسسات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حققت كذلك أعلى معدل زيادة في أعداد مديرات الأعمال الذي تجاوز 83 ألفاً في عام 2020 بعد أن كان عددهم 9,4 آلاف في عام 2014، تلتها منطقة جنوب آسيا لتحقق ثاني أعلى معدل زيادة في أعداد مديرات الأعمال مقارنة بباقي المناطق الجغرافية الأخرى ليبلغ أعدادهم 92,322 في عام 2020 بعد أن كانت 48,312 في عام 2014. تجدر الإشارة إلى أن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ استحوذت على أكبر عدد لمديرات الأعمال من الإناث على الإطلاق بمجموع 152,690 مديرة في عام 2020، في المقابل استحوذت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أقل عدد من المديرات بلغ 2,730 في العام ذاته.

يلاحظ من خلال البيانات في فترة الرصد ثمة علاقة عكسية بين أعداد المالكات الوحيديات من الإناث وأعداد مديرات الأعمال منهن، فبينما انخفضت منحنى أعداد المالكات الوحيديات بين عامي 2014 و2020 من 1.57 مليون إلى 1.29 مليون، ارتفع في المقابل منحنى أعداد مديرات الأعمال في الفترة ذاتها من 286 ألفاً إلى 454 ألفاً. كما هو موضح بالشكل المرفق.

وجغرافياً، تجدر الإشارة إلى النساء تملكن شركات بمفردهن بنسبة متوسطها 40% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الـ 6 سنوات محل الرصد، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى، تلتها منطقة غرب أوروبا بنسبة متوسطها 39%، في المقابل شهدت منطقة جنوب آسيا أقل نسبة في تملك النساء للشركات بمفردهن بنسبة بلغ متوسطها 18% فقط.

أما نسبة مديرات الأعمال الإناث عالمياً، فتشير البيانات ثبات حصتهن عند متوسط 20% في كل سنة من سنوات الرصد الستة، ولم تشهد المناطق الجغرافية السبعة أي قفزات في حصتهن من مجموع مديري الأعمال عالمياً.

ومن حيث الأعداد، تباين التطور السنوي في أعداد المالكات الوحيديات من الإناث بالشركات والمؤسسات صعوداً وهبوطاً، حسب المنطقة الجغرافية في الفترة الزمنية محل الرصد، حيث تشير البيانات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أنه صاحبها قفزة كبيرة في هؤلاء الإناث بالمقارنة بين عام 2014 الذي بلغ عددهن فيه 19,362 مالكة إلى 141,045 مالكة في عام 2020، حققت منطقة غرب أوروبا كذلك القفزة ذاتها ففي العام الأول من فترة الرصد بلغ عدد الإناث المالكات للشركات 371,922 مالكة، بينما بلغ عددهم 514,988 مالكة في عام 2020.

تطورت كذلك الأعداد بالزيادة المتدرجة خلال الـ 6 أعوام المذكورة في كل من منطقتي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ. في المقابل انخفضت أعداد الإناث المالكات في 3 مناطق جغرافية فقط وهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي انخفضت أعداد هؤلاء الإناث بنسبة أكثر من 50%، كذلك منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي انخفضت فيها أعداد الإناث المالكات من 791,698

### النساء:

قوة تتجلى في الملكية  
المنفردة أكثر من  
الإدارة بـ 3,5 ضعف

على عكس الصخب الذي يثار في كثير من الأحيان وفي العديد من مناطق العالم عن حقوق النساء المهضومة، والتمييز على أساس النوع لصالح الرجال، فإن حركة المرأة في عالم إدارة وملكية المشروعات والمؤسسات والأعمال العاملة تشق طريقها بحيوية واضحة، وكأنها تسعى بلا هوادة حتى وإن كان سعيها في مضمار سباق بلا نهاية، فالبيانات التي راجعها مركز جسور حول وضعية الإناث عالمياً في مجال ملكية وإدارة الأعمال والتي احتوتها قاعدة بيانات، تشير إلى أن عدد مالكات الأعمال على مستوى العالم قد بلغ 10 ملايين مالكة منفردة، وعدد مديرات الأعمال بلغ 3 ملايين مديرة، واختلفت وضعية هذه الأعداد وفقاً لثلاث زوايا تحليل هي التطور السنوي، والتوزيع الجغرافي، ومقدار القوة أمام الذكور، وخلاصة التحليلات التي قام بها جسور للبيانات المتوفرة في هذا الشأن ويقدمها في التقارير الثلاثة لنشرة رقم من هذا الشهر، أن قوة الإناث تتجلى في كونهن مالكات أكثر من كونهن مديرات، ففي مقابل كل امرأة مديرة، هناك 3.5 امرأة مالكة لمشروعات ومؤسسات ملكية وحيدة منفردة، ما يعني أن النساء يفضلن امتلاك وإدارة أعمالهن الخاصة عن إدارة أعمال غيرهن، أو ربما تكون الفرص المتاحة لهن كمالكات أعمال أفضل وأكثر من تلك التي تتيسر لهن كمديرات.

## جغرافيا:

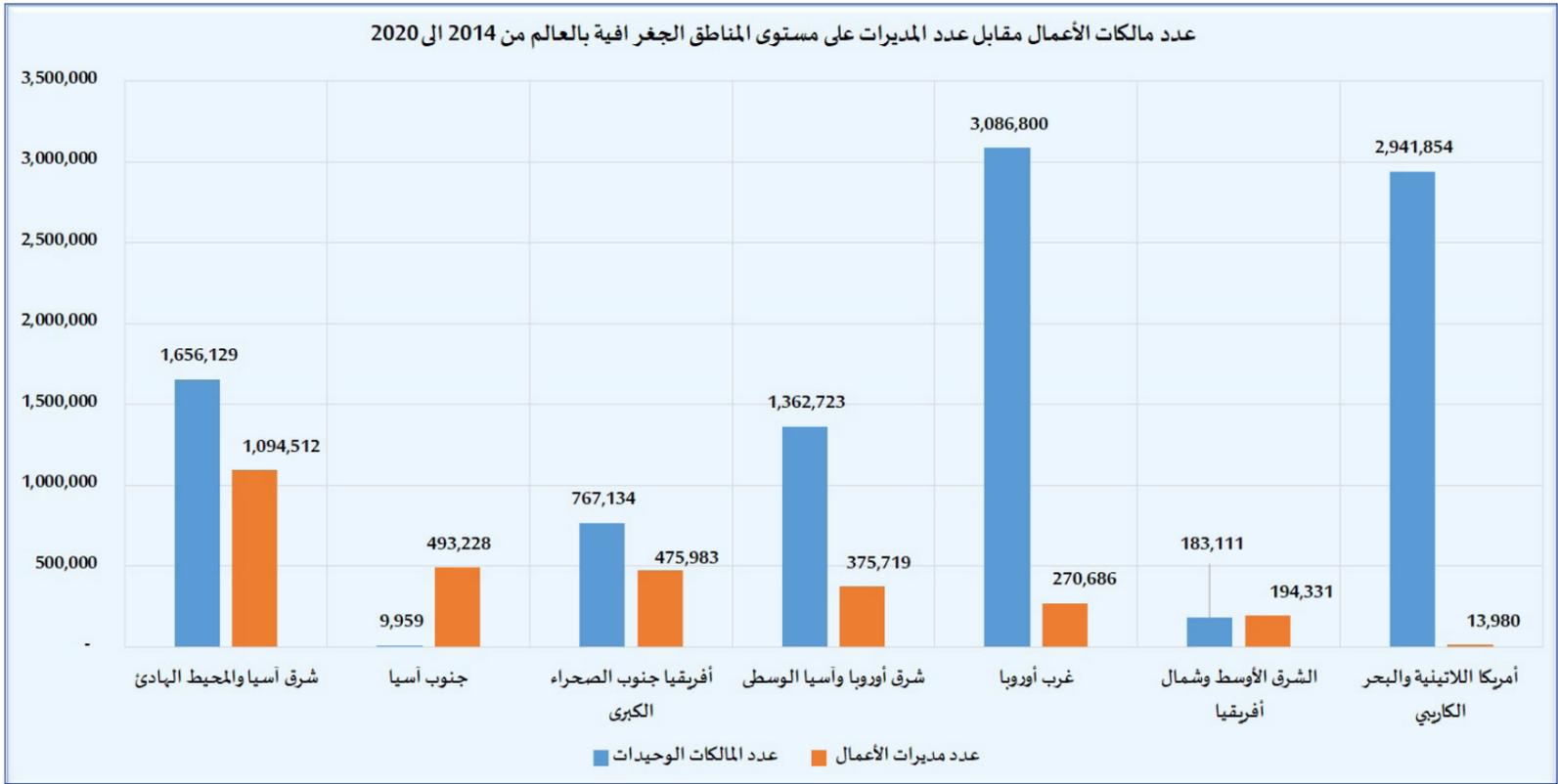
### نساء أمريكا اللاتينية على القمة

### بنصيب 39% من الملكية و35% من المديرين



نهال زكي

من بين النساء المالكات للمؤسسات والشركات والأعمال وكذلك النساء العاملات كمديرات أعمال، في المناطق الجغرافية المختلفة حول العالم، جاءت نساء أمريكا اللاتينية على القمة من حيث الحصة في ملكية المشروعات والأعمال، والحصة من أعداد المديرات المسنولات عن المشروعات والمؤسسات، حيث استحوذت النساء في هذه المنطقة الجغرافية على 39% من الملكية المنفردة الوحيدة للأعمال، و35% من أعداد المديرات وذلك بحسب المعالجات الإحصائية التي قام بها مركز جسور لبيانات البنك الدولي في هذا الشأن. واستنادا إلى هذه البيانات، يبدو واضحا أن قوة اقتصاد الدول وتقدمها في كثير من المجالات ينعكس إيجابيا على إقبال أصحاب الأعمال من الإناث لتملك الأعمال بصورة فردية، علاوة على أن الحالة الاقتصادية يصاحبها غالبا عدة عوامل أخرى تؤثر على مدى إقبال الأفراد عامة والإناث خاصة على تكوين وتملك أعمال خاصة، منها على سبيل المثال المستوى التعليمي والعلمي، وسيادة القوانين واللوائح المنظمة للأعمال والاقتصاد، ومدى انتشار واستخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى الأعراف والمفاهيم الاجتماعية التي قد تكون إما حافزا أو عائقا في سبيل تكوين عمل خاص للمرأة والاستمرار به، والسماح لها بالإدارة.



ثم يظهر التناظر مرة أخرى بمقارنة عدد مديرات الأعمال بمتوسط حصصهن على مستوى العالم، حيث تصعد أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للمركز الأول من حيث الحصة بنسبة 35%، بينما كانت الأخيرة من حيث العدد. وكذلك جنوب آسيا التي تراجعت للمركز السادس قبل الأخير بنسبة 20% بينما كانت الثانية من حيث العدد. في حين لم تتراجع شرق آسيا والمحيط الهادئ إلا مركزا واحدا فقط لتصبح الثانية بدلا من الأولى بنسبة 38%. وحافظت كلا من أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، وغرب أوروبا على مراكزهن الثالثة والرابعة والخامسة بنسب تراوحت بين 26% و23%. ومما سبق نستخلص أن الفرص التي تتاح للمرأة سواء لتملك عمل والافراد بملكيتها، أو أن يعهد إليها لإدارة أعمال يتوقف على عدة عوامل، قد لا تكون النمو الاقتصادي أو التطور التكنولوجي فقط في الدولة، ولكن قد يؤثر عامل نسبة الإناث في المجتمع من إجمالي عدد السكان ومدى الجهود المبذولة لأنخرطهم في مجالات الأعمال المختلفة مثل ماليزيا ونيجيريا والفلبين وأثيوبيا.

بدلاً منهما في المركز الأول والثاني منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة جنوب آسيا بعدد مليون و94 ألف، وعدد 493 ألف على التوالي، وبذلك يكون الفرق بين غرب أوروبا التي كانت تحتل المركز الأول في الفئة الأولى الخاصة بتملك الأعمال وبين شرق آسيا والمحيط الهادئ التي تحتل نفس المركز في الفئة الثانية الخاصة بإدارة الأعمال حوالي 75% أقل، أما الفرق بين أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالمركز الثاني بالفئة الأولى ومثيلتها في نفس المركز بالفئة الثانية (جنوب آسيا) فهو أقل بما يزيد عن 99%. في حين احتل المراكز الثالث والرابع في الفئة الثانية كلا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق أوروبا وآسيا الوسطى على التوالي، بينما كانت في المراكز الخامس والرابع على التوالي. وبمقارنة عدد صاحبات الأعمال المنفردات بالملكية بمتوسط حصصهن على مستوى العالم، نجد تناغم جلي في ترتيبهن بحسب المناطق الجغرافية يكاد يكون متطابق، فيما عدا تشاكر أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المركز الأول مع غرب أوروبا لحصولها على نفس الحصة وهي 39%.

دول، أما المنطقة الثانية وهي شرق أوروبا وآسيا الوسطى حققت مليون و363 مالكة تقريبا، مثلتها بولندا بعدد تعدى 753 ألف مالكة أعمال واحتلت المركز الخامس. ثم جاءت بعدهم بفارق أقل بلغ حوالي 50% أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعدد 767,134، ومثلتها نيجيريا بعدد 412 ألف مالكة وحيدة للأعمال، وجاءت في المركز السادس، بالإضافة إلى أثيوبيا بعدد 146 ألف مالكة أعمال وكانت في المركز العاشر والأخير. ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يقرب من 76% أقل من المنطقة السابقة بعدد 183,111، وأخيرا جنوب آسيا بعدد 9,959 أي أقل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي 99.05%، ومثلتها كلا من الفلبين والصين في المركزين الثامن والتاسع على التوالي. غير أن العلاقة السابقة لم تتحقق ولم يثبت صحتها فيما يخص عدد الإناث المديرات للأعمال، حيث لم تعد منطقتي غرب أوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المراكز الأولى، بل تراجعتا إلى المركز الخامس والمركز الأخير بعدد 270,686 و13,980 على التوالي، وصعدت

وبالفعل كشفت البيانات بأن المناطق الجغرافية التي تشمل دول مرتفعة الدخل كان بها أكبر عدد لمالكات الأعمال الوحيدات، وفي هذا السياق نرى أن منطقة غرب أوروبا ترأست القائمة بعدد 3 مليون و87 ألف مالكة أعمال تمثلن في دول فرنسا وألمانيا بعدد مليون و260 ألف للأولى، ومليون و100 ألف للثانية، وهاتان الدولتان هما في نفس الوقت على قائمة أكبر 10 دول على مستوى العالم من حيث عدد صاحبات الأعمال المنفردات بملكيتهن للأعمال، وقد جاءت في الترتيب الثاني والثالث. تلت منطقة غرب أوروبا بفارق بسيط أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (2 مليون و942 ألف مالكة تقريبا)، مثلتهن مالكات أعمال المكسيك بعدد تعدى 2 مليون و800 ألف مالكة وحيدة للأعمال، وقد حصلن بذلك على المركز الأول في قائمة الدول العشر الأولى. وتفاوتت كلا من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى حيث سجلت الأولى مليون و656 ألف مالكة أعمال مثلتها ماليزيا بعدد حوالي مليون و54 ألف مالكة أعمال، والتي احتلت أيضا على المركز الرابع في قائمة العشر

## في السباق مع الذكور:

## مديرة أمام كل 4 مدراء

## ومالكة أعمال أمام كل 2 مالك



جمال محمد غيطاس

أيا ما كان نصيب الإناث في الإدارة والملكية بعالم الأعمال، فهو في النهاية منافسة مضنية وصعبة ومفتوحة على كل الأبواب مع الذكور، ووفقا للبيانات التي تم مراجعتها وتصنيفها وتحليلها، فإن أداء الإناث فيما يتعلق بالملكية كان أفضل منه في مجال الإدارة، فالأرقام تقول أن حصة الإناث من المشروعات والأعمال المملوكة لشخص بصورة منفردة وحيدة تبلغ نحو 32% فيما تبلغ حصة الذكور 68%، ما يعني أن كل سيدة تملك منفردة ووحدها نوعاً ما من الأعمال والمشروعات أمامها اثنان من الرجال يملكون أعمالاً ومشروعات بصورة منفردة ووحيدة، لكن في الإدارة، تبلغ حصة النساء من المديرين 23% فيما يستحوذ الذكور على 77%، ما يعني أن كل مديرة من السيدات أمامها تقريبا أربعة مدراء من الرجال، وهذه الأرقام كمتوسطات عامة داخل المناطق الجغرافية المختلفة حول العالم، خلال فترة زمنية طولها سبع سنوات، تبدأ من عام 2014 وتنتهي في عام 2020.

وفقا لأحدث البيانات المتاحة... فإن المنافسة بين الإناث والذكور على ملكية وإدارة الأعمال يتم توصيفها من زاويتين، التوزيع الجغرافي والتطور السنوي، وكل زاوية تتضمن أرقاماً ترصد كل من الملكية والإدارة من حيث الحصة العامة والأعداد، مما يوفر في النهاية ثمانية معايير لقياس فرعية، كما هو موضح بالشكل المرفق.

### المديرات والمالكات الوحيدات النساء مقابل نظرائهم الذكور بحسب التوزيع الجغرافي والتطور السنوي



لو نظرنا إلى البيانات الواردة في كل معيار من المعايير الثمانية، وبدأنا بالمعيار الأربعة الخاصة بالتوزيع الجغرافي، سنلاحظ أنه في المعيار الخاص بحصص الإناث مقابل الذكور من أعداد المديرين، تأتي مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادي، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، باعتبارها المناطق الأعلى من المتوسط العام العالمي في هذا الشأن والبالغ 23% للنساء و77% للذكور، حيث تبلغ حصة النساء بها 35% و32% و26% على التوالي، فيما تبلغ حصة الذكور 65% و68% و74% على التوالي، فيما تأتي مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب أوروبا وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت المتوسط العالمي، وتبلغ حصة النساء بها 23% و23% و20% و21% على التوالي، مقابل 77% و77% و80% و88% للذكور على التوالي.

يختلف الأمر في المعيار الخاص بحصص الملكية المنفردة الوحيدة للمشروعات، حيث يلاحظ تقدم النساء في هذا المعيار أمام الذكور بصورة واضحة قابلة للملاحظة، فالمتوسط العالمي لملكية النساء يرتفع الي 32% بدلا من 3% في حالة الحصص من المديرين، ويتراجع المتوسط العالمي للذكور من 77% الي 68%، وعلى مستوى المناطق تحتفظ الإناث بمنطقة أمريكا اللاتينية بالمركز الأول عالميا، وفوق ذلك يعزز حصتهن في الملكية، وفي المقابل يفقد الذكور قدر من حصتهن في الملكية، وبالنسبة المئوية ترتفع حصة النساء بهذه المنطقة الي 39% من المشروعات بدلا من 35% في الإدارة، فيما تراجع حصة الذكور من 65% في الإدارة الي 61% في الملكية.

وفي منطقة غرب أوروبا تتقدم الإناث من المركز الخامس في معيار الإدارة الي المركز الثاني عالميا في معيار الملكية، حيث تتمكن النساء بها من إحراز تقدم واضح أمام الذكور في هذا المعيار، وترفع حصتهن في الملكية الي 39%، بدلا من 23% في الإدارة، ومن ثم يجبرن حصة الذكور في الملكية على التراجع الي 61%، بعد أن كانت 77% في الإدارة، وعلى المنوال نفسه يبدو الأمر في بقية المناطق، وإن كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدم اختلافا أكثر وضوحا، حيث ترتفع بها حصة ملكية الإناث الي 21% وتراجع بها حصة الذكور الي 79%، بعد أن كانت في الإدارة 12% إناث و88% ذكور.

عند الانتقال الي المعايير الخاصة بالأعداد المطلقة، للمديرات أمام المديرين، وصاحبات الملكيات المنفردة أمام أصحاب الملكية المنفردة، لا بد من الانتباه إلي أن حصة الإناث مقابل الذكور في الملكية والإدارة تحدد علي أساس نسبتهن المئوية من إجمالي المديرين والملاك عموما، من السكان، أما الأعداد فتجسد الأعداد المطلقة الفعلية من إجمالي عدد المديرين والملاك في ذات المنطقة، والاختلاف في وسيلة القياس لا بد وأن تفرز اختلافا وتفاوتات في ترتيب المناطق من حيث وضعية الإناث أمام الذكور، وإن كان هذا الاختلاف لا يعد جوهريا أو بدرجة تغير بقوة من الوضعية العامة للإناث.

على أية حال... فإنه عند النظر الي الأمر من زاوية الأعداد، في حالة الملكية الوحيدة المنفردة، سنجد أن إجمالي أعداد الإناث المالكات للمشروعات والمؤسسات ملكية منفردة يبلغ نحو 10 ملايين سيدة، مقابل ما يناهز 16.5 مليون رجل، وتأتي منطقة غرب أوروبا تأتي علي رأس القائمة عالميا، حيث يوجد بها نحو 3 ملايين سيدة ذات ملكية منفردة، مقابل 5 ملايين رجل، وبعدها تأتي منطقة الكاريبي بنصيب 2.9 مليون سيدة، مقابل 4.3 مليون

الثاني في حصة الملكية الي المركز الأخير في عدد المديرات، حيث يصل عدد المديرات بها الي نحو 13 الفا و980 مديرة، مقابل 25 الفا و937 مدير رجل.

فيما يتعلق بالتطور السنوي لأوضاع الملكية والإدارة كحصص وأعداد، يلاحظ أن التغيير السنوي في أعداد الملاك المنفردين وأعداد المديرين اتجه بصفة عامة نحو الهبوط لدي الذكور خلال فترة الرصد، وإن كان أشد وضوحا في هبوطه بالنسبة لأعداد المديرين في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الرصد، وفي المقابل كان التطور السنوي يميل للاستقرار أو التغيير الطفيف للغاية لدى الإناث، حتى أن الأعداد كانت تبدو أقرب الي التماثل في العديد من السنوات.

اختلف الأمر في معياري حصة الملكية وحصص المديرين، فالإتجاه العام كان هو الاستقرار الأقرب إلى الثبات، من سنة لأخرى في كل من حصة الملكية وحصص الإدارة، سواء لدي الإناث أو الذكور، حيث يبدو المنحنى في الحالات الأربع في حالة أقرب إلي الاستقامة والثبات.

رجل، وتسجل منطقتنا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا المناطق الأقل عالميا من حيث ملكية الإناث المنفردة، بأعداد تبلغ 183 الفا و9953 سيدة علي التوالي، مقابل 606 الفا و80523 رجل علي التوالي.

عند النظر للأمر وفق معيار أعداد المديرين، تبين أن أعداد المديرات الإناث عالميا تبلغ نحو ثلاثة ملايين سيدة فقط، مقابل نحو 7.8 ملايين من المدراء الذكور، وهذه الأرقام موزعة جغرافيا بصورة تختلف اختلافا أشد وضوحا عنه في حالة أعداد الملاك من الجنسين، فأعلى عدد من المديرات الإناث يتركز في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي التي كانت في المركز الثالث من حيث حصة الملكية المنفردة، ويبلغ العدد بهذه المنطقة نحو مليون و94 ألف مديرة، مقابل مليونين و182 ألف مدير من الذكور، وفي المرتبة الثانية تأتي منطقة جنوب آسيا التي حلت في المركز الأخير في معيار الملكية، حيث يبلغ عدد المديرات بها نحو نصف مليون مديرة، مقابل نحو مليون ونصف المليون مدير رجل، ويلاحظ كذلك إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تهبط من المركز